



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيد أشرف ريفي حول الإجراءات المُتخذة بحقّ من سمح بإدخال مسؤولين سياسيين وأمنيين سوريين الى لبنان واتّخاذهم العاصمة اللبنانية مكان إقامة لهم.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٣٥٦/س تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٨ ومرفقاته.

جوابًا على السؤال المُقدّم من النائب السيد أشرف ريفي حول الإجراءات المُتخذة بحقّ من سمح بإدخال مسؤولين سياسيين وأمنيين سوريين الى لبنان واتّخاذهم العاصمة اللبنانية مكان إقامة لهم.

نُبدى بعد استطلاع رأي الجهات المعنية بمُختلف بنود هذا السؤال تبين ما يلي:

يُفيد السيد وزير الدفاع الوطني بأنّ مديرية المخابرات وقوى الجيش المنتشرة على طول الحدود الشماليّة والشرقيّة تقوم بمُكافحة عمليّات التهريب على أنواعها وإقفال المعابر الحدوديّة غير الشرعيّة وتوقيف الذين يدخلون خلسة أو بطريقة غير قانونيّة واتّخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة بحقّهم.

وإنّ جميع المواطنين السوريين الذين يتمّ توقيفهم لدخولهم الأراضي اللبنانيّة بطريقة غير قانونيّة، يتمّ إعادتهم الى الأراضي السوريّة عبر المعابر الحدوديّة الشرعيّة، وفي حال كان الموقوفون مطلوبين بموجب مذكرات توقيف أو بلاغات بحث وتحريّ وغيرها، فيتمّ تسليمهم الى الجهات الامنيّة أو القضائيّة المُختصة.

ويُشير السيد وزير الداخلية والبلديات الى أنّه وإنفاذًا للقوانين والأنظمة المرعيّة الاجراء، تحرص المديرية العامة للأمن العام على تطبيق معايير دقيقة ومُنظمة لدخول السوريين والعرب والأجانب الى لبنان، وذلك حفاظًا على الأمن العام وسيادة الدولة، وإنّ دخول أيّ شخص مَطْلُوب للقضاء اللبناني، سواء كان لبنانيًا أو سوريًا أو عربيًا أو أجنبيًا، وسواء كان شخصًا عاديًا أو مسؤولًا أو أمنيًا، يخضع للتوقيف والاحالة الى المرجع القضائي المُختصّ، كما يَسمح للأشخاص الذين يستوفون شروط الدخول بالاقامة في لبنان لمدة مُحدّدة وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

وإنّ المديرية العامة المذكورة تقوم بمُتابعة المطلوبين والمقيمين في لبنان بطريقة غير شرعية وتتخذ الاجراءات القانونيّة اللاّزمة بحقّهم، حيث يتمّ توقيف الأشخاص المطلوبين بموجب مذكرات توقيف أو بحث وتحري صادرة عن القضاء المختصّ،

من جهته، يُفيد المدير العام للأمن العام بأنّه ليس للمديرية العامة للأمن الدولة مراكز على المعابر الحدوديّة البريّة والجويّة، وبالتالي يتعذّر عليها معرفة من دخل الى الأراضي اللبنانيّة، وقد أصدرت بيانًا بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ نفت فيه المعلومات التي أشارت الى حمايتها لبعض الرموز والمسؤولين السوريين الذين تركوا سوريا في الفترة الأخيرة على إثر التطوّرات الحاصلة.

رئيس مجلس الوزراء

نواف سلام



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيد أشرف ريفي حول الإجراءات المُتخذة بحق من سمح بإدخال مسؤولين سياسيين وأمنيين سوريين الى لبنان واتّخاذهم العاصمة اللبنانية مكان إقامة لهم.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٣٥٦/س تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٨ ومرفقاته.

جوابًا على السؤال المُقدّم من النائب السيد أشرف ريفي حول الإجراءات المُتخذة بحق من سمح بإدخال مسؤولين سياسيين وأمنيين سوريين الى لبنان واتّخاذهم العاصمة اللبنانية مكان إقامة لهم.

تُبدى بعد استطلاع رأي الجهات المعنية بمُختلف بنود هذا السؤال تبين ما يلي:

يُفيد السيد وزير الدفاع الوطني بأنّ مديرية المخابرات وقوى الجيش المنتشرة على طول الحدود الشماليّة والشرقيّة تقوم بمُكافحة عمليّات التهريب على أنواعها وإقفال المعابر الحدوديّة غير الشرعيّة وتوقيف الذين يدخلون خلسة أو بطريقة غير قانونيّة واتّخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة بحقهم.

وإنّ جميع المواطنين السوريين الذين يتمّ توقيفهم لدخولهم الأراضي اللبنانية بطريقة غير قانونيّة، يتمّ إعادتهم الى الأراضي السوريّة عبر المعابر الحدودية الشرعية، وفي حال كان الموقوفون مطلوبين بموجب مذكرات توقيف أو بلاغات بحث وتحريّ وغيرها، فيتمّ تسليمهم الى الجهات الامنيّة أو القضائيّة المختصة.

ويُشير السيد وزير الداخلية والبلديات الى أنّه وإنفاذًا للقوانين والأنظمة المرعيّة الاجراء، تحرص المديرية العامة للأمن العام على تطبيق معايير دقيقة ومنظمة لدخول السوريين والعرب والأجانب الى لبنان، وذلك حفاظًا على الأمن العام وسيادة الدولة، وإنّ دخول أيّ شخص مَطْلُوب للقضاء اللبناني، سواء كان لبنانيًا أو سوريًا أو عربيًا أو أجنبيًا، وسواء كان شخصًا عاديًا أو مسؤولًا أو أمنيًا، يخضع للتوقيف والاحالة الى المرجع القضائي المختصّ، كما يَسمح للأشخاص الذين يستوفون شروط الدخول بالاقامة في لبنان لمدة محدّدة وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

وإنّ المديرية العامة المذكورة تقوم بمتابعة المطلوبين والمقيمين في لبنان بطريقة غير شرعية وتتخذ الاجراءات القانونية اللازمة بحقهم، حيث يتمّ توقيف الأشخاص المطلوبين بموجب مذكرات توقيف أو بحث وتحزّي صادرة عن القضاء المختصّ،

من جهته، يُفيد المدير العام للأمن العام بأنّه ليس للمديرية العامة للأمن الدولة مراكز على المعابر الحدوديّة البريّة والجويّة، وبالتالي يتعذّر عليها معرفة من دخل الى الأراضي اللبنانية، وقد أصدرت بيانًا بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ نفت فيه المعلومات التي أشارت الى حمايتها لبعض الرموز والمسؤولين السوريين الذين تركوا سوريا في الفترة الأخيرة على إثر التطوّرات الحاصلة.

رئيس مجلس الوزراء


د. نواف سلام